إطار مقترح لقياس وتحليل المشاكل التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإقليم كردستان- العراق من وجهة نظر البنوك دراسة تطبيقية

أ.د. سعد عبد الحميد مطاوع - أستاذ التمويل والبنوك - كلية التجـــارة جامعة المنصورة
اد. السعيد فرحات جمعة عبدة- مدرس متفرغ إدارة الأعمال - كلية التجـــارة جامعة المنصورة
جيا محمد حسن الزنكنة - مدرس مساعد- كردستان العراق

الملخص:

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على أنواع المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إقليم كردستان – العراق من وجهة نظر المسئولين بالبنوك التي تقوم بتمويل تلك المشروعات، وتحديد الأهمية النسبية لكل مشكلة من مشاكل التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد الأسباب والعوامل التي تؤثر على تلك المشاكل.

Abstract:

This study sought to examine the types of financial problems facing small and medium size enterprises in Kurdistan Region–Iraq from bankers view, which financing these projects, and limitation of relativity importance for each problems of financing the Small and medium size enterprises, and determination of reasons and factors that affect those problems.

أولاً: تمهيد:

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في تطور النشاط الاقتصادي للدول المختلفة حيث تتمثل العمود الفقري لأي اقتصاد حر، وبالتالي تظهر أهميتها في تطوير الاقتصاد الوطني. فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل مباشر في الدخل القومي وخاصة الناتج الصناعي، كما تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة، وتعمل على المساهمة في دعم ميزان المدفوعات عن طريق تخفيف استيراد السلع والمنتجات المماثلة ودعم قطاع الصادرات، كما تعمل هذه المشروعات على إستغلال المواد الخام المتوافرة محلياً والتي تعتمد عليها كثير من المشروعات الكبيرة. نظرا للدور الذي تلعبه في رفع معدل النمو الاقتصادي، وخلق فرص التشغيل وتقليص معدلات البطالة، وتخفيف مستوى الفقر وتحسين مستوى التنمية المحلية والإقليمية. وقد أظهرت التطبيقات العملية أن الحاجة التنموية لوجود المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية أكثر ضرورة منها في الدول المتقدمة (الربيعي،٢٠٠٦).

بات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يلعب دوراً مهماً في بناء إقتصاد صحي ودور منافس ومهم للقطاع الخاص يشارك بفاعلية في التنمية وتوفير فرص العمل خاصة في الدول النامية، وبالرغم من هذه المكانة والأهمية إلا أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما زالت تعاني من مشاكل الحصول على تمويل أو حدود ائتمان كما هو الحال في المشروعات الكبيرة. ولإستمرارية هذه المشروعات وتطورها، فإنها تحتاج الى التمويل، والذي عادة ما يتم من خلال البنوك، لذا فإن للبنوك دوراً مهماً وأساسياً في هذه العملية، وذلك من خلال التمويل اللازم لهذه المشروعات.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

أوضحت مراجعة الباحثين للدراسات السابقة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجة مجموعة عديدة من المشاكل أو المعوقات عند طلب التمويل من البنوك، ومن أهمها نقص في الضمانات المقدمة، بالإضافة الى عدم توفر بيانات مالية مدققة، وبالإضافة الى عمر المشروع ومؤهلات العملية لأصحاب هذه المشروعات، وكذلك فإن طبيعة العلاقة ما بين القائمين على هذه المشروعات والبنوك، تنقصها الثقة

المتبادلة لعدم إلمام كل طرف بمتطابات الطرف الآخر، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة على شكل مجموعة من تساؤلات كما يلي:-

١. ماهي المشاكل التمويلية التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إقليم كردستان – العراق من وجهة نظر المسئولين بالبنوك؟
٢. ماهي الأهمية النسبية لتلك المشاكل من وجهة نظر المسئولين بالبنوك؟

ثالثاً: أهدف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. محاولة التعرف على أنواع المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إقليم كردستان – العراق من وجهة نظر المسئولين بالبنوك التي تقوم بتمويل تلك المشروعات.
٢. تحديد الأهمية النسبية لكل مشكلة من مشاكل التمويلية لتك المشروعات من وجهة نظر المسئولين بالبنوك.
٣. تحديد الأسباب والعوامل التي تؤثر على تلك المشاكل.
٤. إقتراح بعض التوصيات التي تساهم في حل هذه المشاكل.

رابعاً: فروض الدراسة:

إعتماداً على مشكلة الدراسة والأهداف السابق تحديدها يمكن صياغة الفرض على النحو التالي:-

الذي ينص على أنه: **لا توجد فروق معنوية بين اراء المسئولين بالبنوك محل الرئيسي للدراسة (بنوك محلية وبنوك أجنبية) حول الاهمية النسبية للعوامل التي تؤثر في قرار منح الإئتمان.**

خامساً: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في التعرف على أهم المعوقات أو المشاكل التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المسئولين بالبنوك التي تقوم بتمويل تلك المشروعات. وتتمثل أهمية الدراسة في:-

- التعرف على العوامل أو المتغيرات التي تؤثر في منح قرار الائتمان لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإقليم كردستان-العراق.

- محاولة تقريب وجهات النظر بين مسئولي بالبنوك وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لإمكانية تقليل الفجوة ما بين القائمين على هذه المشروعات والبنوك، من خلال التعرف على متطلبات البنوك، حيث تعمل على تسهيل عملية التمويل.

سادساً: الإطار النظري:

أ- تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

بات في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. هذا بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة" و"متوسطة" هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة. فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (٥٥) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (٧٥) دولة. ويتم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة اعتماداً على مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، أو خليط من المعيارين معاً، وهناك تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أو معايير أخرى (المحروق ومقابله، ٢٠٠٦). ولكن جرت العادة على استخدام حجم العمالة كمعيار أساسي يليه رأس المال المستثمر.

وقبل استعراض بعض من هذه التعريفات نود الإشارة الى أن اختلاف التعريفات بين المنظمات والمؤسسات الدولية وكذلك بين الدول بعضها البعض لا يعني تضارب في المعنى أو أن هناك تعريف صحيح وآخر خاطئ ولكنه يعكس عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية، فالدول المتقدمة تتفق على حجم عمالة ورأس مال اكبر من الدول الأقل تقدما كما سنعرض فيما يلي:

١- تعريف الدول المتقدمة:

ورغم تصنيفها كدول عالم أول إلا أنها تختلف فيما بينها فالولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا وفرنسا تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة إذا كانت توظف حتى ٥٠٠ عامل وفي السويد المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي التي توظف حتى ٢٠٠ عامل، بينما في كندا واستراليا تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة طالما توظف حتى ٩٩ عاملاً، في حين أنها في

الدنمارك هي المشروعات التي توظف حتى ٥٠ عاملاً (المحروق ومقابله، ٢٠٠٦).

٢- **تعريف الاتحاد الاوروبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

يتماثل مع تعريف اللجنة الأوروبية باعتبارهما نفس المرجعية ولكن يزيد هنا معدل العائد السنوي كعامل آخر لتعريف تلك المشروعات (CEB, 2013).

- **المشروعات الصغيرة:** هي التي يتراوح حجم العمالة بها من ١٠ الى ٤٩ عامل ومعدل العائد السنوي يتراوح ما بين ٢ مليون وعشرة مليون يورو سنويا.
- **المشروعات المتوسطة:** هي المشروعات التي يتراوح حجم العمالة بها ما بين ٥٠ و٢٤٩ عامل ومعدل العائد السنوي يتراوح ما بين ١٠ مليون و٥٠ مليون يورو سنويا.

٣- **تعريف في الدول العربية:**

حيث تقسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أساس حجم العمالة ورأس المال المستثمر كما يلي (نصر الله والصوراني، ٢٠٠٥):

- **المشروعات الصغيرة**: هي التي تشغل ٥ – ١٥ عامل وتستثمر اقل من ١٥٠٠٠ دولار .
- **المشروعات المتوسطة**:هي التي تشغل ١٦ – ٢٥ عامل وتستثمر من ١٥٠٠٠ – ٢٥٠٠٠ دولار.

٤- **تعريف في إقليم كردستان-العراق:**

وذلك من خلال تصنيف التي قامت بها وزارة التخطيط بإقليم كردستان-العراق كما يلي:

- **المشروعات الصغيرة :** وهي المشروعات التي تعمل فيها من ١ عامل الى ٩ عامل.
- **المشروعات المتوسطة:** وهي المشروعات التي تعمل فيها من ١٠ عامل الى ٢٩ عامل.

ب- المشاكل والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العديد من المشكلات التي تحد من القدرة على تنميتها وتطويرها ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي. وتأتي مشكلة التمويل في مقدمة الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعاني هذه المشروعات من صعوبة الحصول على تمويل خارجي بما يلائم احتياجات المشروع، ويرى (الربيعي، ٢٠٠٦) صعوبة وضعف فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب المتمثل أهمها بصعوبة الحصول على القروض من المصارف التجارية وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة، إما بسبب عدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف، أو بسبب صعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترات التسديد، مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع تكلفة القروض الخاصة بهذه المشروعات في غياب البنوك المتخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو غياب الدعم الحكومي لها، وضعف قدرات البنوك المتوفرة في مجالات التقييم والإشراف على هذه النمط من المشروعات.

في حين يرى (حميدي وعوينان، ٢٠١١) أن ضآلة حجم التمويل ترجع لعدم وجود مرونة لمنح القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من طرف القطاع المصرفي نتيجة شروط القروض والضمانات المفروضة، بالإضافة إلى عدم وجود تنوع في قنوات الائتمان حسب نوع واستخدام القرض ودرجة أهمية الصناعة.

ويمثل التمويل دائما مشكلة كبيرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإن هذه المشروعات تعتمد في الغالب على مصادر التمويل الداخلية (المدخرات الشخصية والقروض من الأقارب وكذلك الاقتراض من المقرضين المحليين) بدلا من أن التمويل المؤسسي من قبل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، حيث يعتبر القطاع المصرفي المشروعات الصغيرة والمتوسطة حقل لمخاطر الاستثمار بسبب معدل النمو المنخفض واتباع الشركات ممارسات تجارية غير رسمية وكذلك عدم قدرة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تقديم الضمانات المالية الكافية وغياب الجدارة الائتمانية إلى جانب عدم توفر المعلومات (Lahiri, 2012).

وتعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام من عدم مقدرتها على توفير البيانات المالية (القوائم المالية)، ففي الصين كان نقص المعلومات من الأسباب

الرئيسية التي أدت على فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي دراسة ل (Lybaert,،1998) وجد أن هناك علاقة ايجابية بين المدى الذي يتم به استخدام المعلومات المتاحة وأداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة. فضلا عن عدم تناسق المعلومات المتوفرة بين المؤسسات المالية وهذه المشروعات، كما أن الحصول على التمويل المطلوب يعتبر أحد المعوقات الرئيسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي دراسة ل (Gebru, 2009) وجد أن عدم توفر الضمانات الكافية التي يمكن أن تغطي قيمة القرض المطلوب والتي تعتبر أحد الأسس الرئيسية بالنسبة للبنوك للموافقة على منح القرض مما خلق مشكلة رئيسية للمشوعات الصغيرة والمتوسطة التي لا يتوفر لديها الأصول الثابتة الكافية خاصة في بداية عمرها التشغيلي فبالنسبة لهذه المشروعات فإن البنوك تعتمد على رأس مال المنشأة وليس على دخل المنشأة لاتخاذ القرار منح الائتمان أو رفضه (قدومي،٢٠١١).

وكما تحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق أهدافها في النمو والتطور الى مصادر تمويل خارجية (البنوك أو مؤسسات الإقراض الأخرى)، حيث يكون التمويل في بداية عمر المشروع إما يكون داخلياً من أصحاب المشروع أو من الأصدقاء والأقارب أو من خلال رأس المال المخاطر، ولكن في مراحل لاحقة، تلجأ هذه المشروعات الى الإقتراض لضمان الديمومة والنمو والتوسع. وفي جميع الأحوال تكون البنوك هي الإختيار الأول، أما الإختيار الثاني فهو من خلال منظمات المحلية أو الأجنبية وغير الربحية ولكن بنسب قليلة. كما تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة معوقات عديدة عند طلب التمويل من البنوك، من أهمها نقص الضمانات المقدمة، بالإضافة الى عدم توفر بيانات مالية دقيقة وحسب الأعراف المحاسبية، بالإضافة الى ان شكل القانوني للمشروع وتأريخ تأسيسها، وكذلك فإن طبيعة العلاقة ما بين القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التي تقوم بتمويل تلك المشروعات، تنقصها الثقة المتبادلة لعدم إلمام كل طرف بمطتلبات الطرف الآخر. وكما أن بعض البنوك تبتعد وتحجم عن التعامل مع تلك المشروعات بالرغم من ربحيتها العالية لإفتقار القائمين على تلك المشروعات للمهارات والمؤهلات العملية والإدارية المطلوبة (Rocha, Farazi, Pearce, 2010).

ويرى (صويص،٢٠١١) أن المشاكل التي تواجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر البنوك والتي تؤثر عند قرار منح الائتمان والتي هي أساس عملية التمويل كما يلي:

١. تشكل الضمانات المقدمة (سواء أكانت عينية أم نقدية) شرطاً أساسياً للحصول على التمويل من البنوك.
٢. المعلومات وخاصة المالية منها للمشروعات من (بيانات مالية، تصنيف ائتماني، مديونية المشروع لدى الجهاز المصرفي) تعتبر شرطاً أساسياً للحصول على التمويل اللازم.
٣. تشكل وضع القانوني للمشروع وخبرة القائمين عليها عاملاً مؤثراً وأساسياً على قرار منح الائتمان للبنوك في تسهيلات لمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

سابعاً: منهجية الدراسة:

قام الباحثون بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر هذا المنهج هو الأسلوب الأكثر إستخداماً في الدراسات الإنسانية وإن لم يكن الأسلوب الأكثر شيوعاً فيها، كما أن هذا الوصف لا يقف عند وصف الظاهرة موضوع الدراسة، فحسب بل يركز في جمع البيانات والمعلومات عن ظاهرة الدراسة وتنظيمها وتصنيفها والتعبير عنها كماً ونوعاً، بغرض دراسة العلاقات بين المتغيرات والوصول الى نتائج يمكن أن تساهم في معالجة مشكلة الدراسة (فروانة، ٢٠١٣).

أ- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مدراء كل البنوك (المحلية والأجنبية) العاملة في إقليم كردستان-العراق والبالغ عددهم ٣٨ مديراً، ويتكون من ٢٩ بنوك محلية و ٩ بنوك أجنبية، وقد تم إستخدام أسلوب المسح الشامل لإختيار عينة الدراسة، وتوزيع جميع الإستبانات على مجتمع الدراسة، وتم الحصول على ٣٣ إستبانة صالحة لأغراض التحليل، منها ٢٥ إستبانة للبنوك المحلية و ٨ إستبانة للبنوك الأجنبية، وبذلك تكون نسبة الإستبانات المستردة الكلية تصل الى ٨٧% تقريباً، حيث كانت نسبة الإستبانات المستردة للبنوك المحلية تصل الى ٨٦%، و نسبة الإستبانات المستردة للبنوك الأجنبية تصل الى ٨٩%.

ب- الأسلوب الإحصائي المستخدم:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم إستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بإستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) The Statistical Package for Social Sciences وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستحدمة في تحليل البيانات:

١- تم ترميز وإدخال الى الحاسب الآلي حسب مقياس ليكرت الخماسي (1 معارض بشدة، 2 معارض، 3 محايد، 4 موافق، 5 موافق بشدة) لأداة الدراسة.
٢- المتوسط الحسابي (Mean) وذلك لمعرفة مدى إرتفاع أو إنخفاض إستجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية.
٣- تم إستخدام الإنحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى إنحراف إستجابات أفراد الدراسة لكل عبارة أو عنصر من عناصر متغيرات الدراسة، ويلاحظ أن الإنحراف المعياري يوضح التشتت في إستجابات أفراد الدراسة لكل عنصر من عناصر متغيرات الدراسة.
٤- إختبار مان ويتني (Mann-Whitney u Test) وهو إختبار اللامعلمي(Non Parametric Test)، ويستخدم لإختبار وجود أو عدم وجود فروق بين وسطي مجتمعين في حالة العينات المستقلة.

ثامناً: نتائج الدراسة الميدانية:

بعد تفريغ البيانات التي تم الحصول عليها ومعالجتها إحصائيا باستخدام برنامج (SPSS) Statistical Package for Social Science، فقد تم الحصول على النتائج التالية:

١- وصف عينة الدراسة:

يعرض جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة للبنوك، ويتضح من الجدول ان نسبة 75.7% من اجمالي العينة لبنوك محلية وهم النسبة الأكبر، ونسبة 24.3% من اجمالي العينة لبنوك أجنبية.

جدول رقم (1)
توزيع عينة البنوك

نوع البنك	التكرار	النسبة %
محلي	25	75.7
أجنبي	8	24.3
المجموع	**33**	**100.0**

٢- الإحصاء الوصفي لأسئلة الدراسة:

يعرض جدول رقم (2) نتائج الاحصاء الوصفي لآراء مدراء البنوك والتي يتعلق بالعوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان بشأن متغير مؤهلات أصحاب المشروعات، وتوضح النتائج ارتفاع متوسط اراء عينة الدراسة للبنوك بشأن عنصر **تأثير نقص الخبرة العملية للقائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة سلباً بقرار منح الإئتمان بالإضافة الى زيادة مخاطر القطاع بالنسبة للبنك** والذي حصل على أعلى متوسط حسابي (3.90) وانحراف معياري (0.98)، بينما حصل العنصر الخاص **بالمستوى الخبرة أهم من التحصيل العلمي بقرار منح الإئتمان للبنك** على المرتبة الأخيرة من بين عناصر هذا المتغير بمتوسط حسابي (3.06) وإنحراف معياري (1.19)، مما يدل على ان معظم الأراء تتروح مابين (4 و 3) وتميل بشدة الى الموافق (4)، وكما تشير نتائج الدراسة يؤخذ عامل مؤهلات أصحاب المشروعات وخبراتهم بمجال العمل، وكفاءتهم في إدارة مشروعاتهم بالحسبان عند قرار منح الائتمان لدى البنوك. وكما يتبين من النتائج أن جميع العناصر لعامل مؤهلات أصحاب المشروعات له أهمية كبيرة في قرار منح الائتمان لدى البنوك.

ويمكن ترتيب أهم العناصر طبقاً لمعيار الوسط الحسابي والأهمية النسبية كمايلي:

جدول رقم (2)
الإحصاء الوصفي لمؤهلات أصحاب المشروعات

العناصر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	ترتيب العناصر
تؤثر الخبرة العملية لأصحاب المشروعات إيجابياً في قرار منح الإئتمان للبنك.	3.63	.92	72.6	3

تؤثر إلمام أصحاب المشروعات بمتطلبات البنوك إيجابياً في قرار منح الإئتمان للبنك.	3.29	1.09	65.8	4
يعتبر مستوى الخبرة أهم من التحصيل العلمي بقرار منح الإئتمان للبنك.	3.06	1.19	61.2	6
يؤثر المستوى التعليمي لمديري المشروعات على بقرار منح الإئتمان.	3.27	1.04	65.4	5
نقص الخبرة العملية للقائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤثر سلباً بقرار منح الإئتمان بالإضافة الى زيادة مخاطر القطاع بالنسبة للبنك.	3.90	.97	78	1
يؤثر تركز الإدارة للمشروع بيد شخص واحد دون وجود نظام مؤسسي واضح بصورة سلبية على قرار منح الإئتمان.	3.66	.85	73.2	2

يعرض جدول رقم (3) نتائج الاحصاء الوصفي للبيانات المالية للمشروعات وتأثيرها على قرار منح الائتمان. وتبين النتائج إرتفاع متوسط اراء عينة الدراسة البنوك بشأن العنصر الخاص **بتأثير إتخاذ قرار منح الإئتمان للبنك على قدرة المشروع على تشغيل القرض** والذي حصل على أعلى متوسط حسابي (4.18) وانحراف معيارى (0.58)، بينما حصل العنصر الخاص بشأن **التركيز على قائمة التدفقات النقدية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم عند دراسة منح القرار الإئتمان** على المرتبة الأخيرة من بين عناصر هذا المتغير بمتوسط حسابي (3.60) وإنحراف معياري (1.05). مما يدل على ان معظم الأراء تميل بشدة الى الموافق،

مما يعكس إهتمام إدارة البنوك بضرورة تشغيل القرض للمشروع وقدرة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على توليد الدخل عند منح الإئتمان، وكذلك الإطمئنان من ناحية قدرة صاحب المشروع على سداد قيمة التمويل الممنوح، وكما أن للبيانات المالية أهمية كبيرة لدى البنوك عند منح الإئتمان، إذ أن عدم قيام هذه المشروعات بإعداد بيانات مالية يؤثر سلباً على قرار منح الإئتمان.

ويمكن ترتيب أهم العناصر طبقاً لمعيار الوسط الحسابي والأهمية النسبية كمايلي:

جدول رقم (3)
الإحصاء الوصفي للبيانات المالية للمشروعات

العناصر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	ترتيب العناصر
يتأثر إتخاذ قرار منح الإئتمان للبنك بقدرة المشروع على تشغيل القرض	4.18	.58	83.6	1
يتأثر قرار منح الإئتمان للبنك بنسبة الربحية التي تحققها المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.	3.72	1.28	74.4	4
يتأثر قرار منح الإئتمان للبنك بتحقيق نسبة جيدة للسيولة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.	3.66	.88	73.2	5
يتأثر قرار منح الإئتمان بوجود نسبة ملاءمة للمديونية في حدود متوسط الضمان للبيانات المالية لمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.	3.84	.97	76.8	3
يتم التركيز على قائمة التدفقات النقدية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم عند دراسة منح القرار الإئتمان.	3.60	1.05	72	6
يتأثر قرار منح الإئتماني بقيمة أصول المشروع.	3.93	.99	78.6	2

يعرض جدول رقم (4) نتائج الاحصاء الوصفي لعمر المشروع وتأثيره على قرار منح الائتمان، وتوضح النتائج ارتفاع متوسط اراء عينة الدراسة حول العنصر **تأثير وجود هيكل تنظيمي بصورة إيجابية على قرار منح الإئتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة** والذي حصل على أعلى متوسط حسابي (3.90) وانحراف معياري (1.01)، بينما حصل العنصر الخاص **بحصر إستخدام التسهيلات المطلوبة لمشروع حديث التأسيس في حال منحها لتمويل أصول ثابتة فقط** على المرتبة الأخيرة من بين عناصر هذا المتغير بمتوسط حسابي (3.30) وإنحراف معياري (.95)، مما يدل على ان معظم الأراء تتروح مابين محايد (3) وموافق (4) وتميل بشدة الى الموافق، حيث لا ترغب إدارة البنوك بمنح تسهيلات للمشروعات حديثة التأسيس بسبب إرتفاع درجة المخاطر في مثل هذا النوع من المشروعات، وكما تدل النتائج أن المشروعات الأقدم تكون أكثر استقراراً من المشروعات حديثة التأسيس.

ويمكن ترتيب أهم العناصر طبقاً لمعيار الوسط الحسابي والأهمية النسبية كمايلي:

جدول رقم (4)

الإحصاء الوصفي لعمر المشروع

العناصر	الوسط الحسابي	الانحراف معياري	الأهمية النسبية%	ترتيب العناصر
يؤثر طول عمر المشروع بصورة إيجابية على قرار منح الإئتمان.	3.42	1.00	68.4	5
تضع المؤسسات المالية المزيد من الشروط عند منح تسهيلات للمشروعات حديثة التأسيس.	3.60	.93	72	4
يؤثر وجود هيكل تنظيمي بصورة إيجابية بقرار منح الإئتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	3.90	1.01	78	1
ينحصر إستخدام التسهيلات المطلوبة لمشروع حديث التأسيس في حال منحها تمويل أصول ثابتة فقط.	3.30	.95	66	6

يؤثر وجود تصنيف إئتماني للمشروعات بصورة إيجابية على قرار منح الإئتمان للبنك.	3.63	.96	72.6	3
يؤثر الشكل القانوني للمشروع بقرار منح الإئتمان للمشروعات الصغيرة سواء سلباً أو إيجاباً.	3.66	.81	73.2	2

يعرض جدول رقم (5) نتائج الاحصاء الوصفي لضمانات المقدمة للحصول على القرض وتأثيرها على قرار منح الائتمان. وتوضح النتائج ارتفاع متوسط اراء عينة الدراسة للبنوك بشأن عنصر **تأثير قيمة الضمانات المقدمة على قرار منح الإئتمان للبنوك** والذي حصل على أعلى متوسط حسابي (4.04) وانحراف معياري (0.68)، بينما حصل العنصر الخاص **بإنطواء تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مخاطر مرتفعة مقارنة بانواع الإئتمان الأخرى** على المرتبة الأخيرة من بين عناصر هذا المتغير بمتوسط حسابي (3.24) وإنحراف معياري (.70)، مما يدل على ان معظم الأراء تتروح ما بين موافق (4) ومحايد (3) وتميل بشدة الى الموافق، وتدل النتائج بأن الضمانات المقدمة من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقيمتها ذات أهمية كبيرة لدى إدارة البنوك عند منح الإئتمان بإعتبارها مطلباً أساسياً لمنح تسهيلات لهذه المشروعات، حيث تعتبر هذه المشروعات من القطاعات ذات المخاطر العالية، وللحفاظ على حقوق البنك تتم العودة الى الضمانات في حال تخلف هذه المشروعات عن سداد الأقساط التي تترتب عليها في موعدها.

ويمكن ترتيب أهم العناصر طبقاً لمعيار الوسط الحسابي والأهمية النسبية كمايلي:

جدول رقم (5)

الإحصاء الوصفي لضمانات المقدمة للحصول على القرض

العناصر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	ترتيب العناصر
يعد ضمانات للبنوك بأنواعها المختلفة مطلباً أساسياً لمنح التسهيلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	3.87	.85	77.4	2
ينطوي تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مخاطر مرتفعة	3.24	.70	64.8	8

بالمقارنة بانواع الإئتمان الأخرى.				
يعتبر التصرف في الضمانات المقدمة حال تعثر التسهيلات الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أمراً صعباً ويحتاج الى وقت طويل.	3.57	.86	71.4	6
يعد النظام الحالي الخاص لدى البنك بمنح التسهيلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مناسباً لمراعاة التوازن بين المخاطر والعائد.	3.60	.78	72	5
تؤثر قيمة الضمانات المقدمة على قرار منح الإئتمان للبنوك سواء أكان سلباً أم إيجاباً.	4.03	.68	80.6	1
تلعب مؤسسات ضمان التسهيلات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في تخفيض تكلفة الإقراض.	3.86	.59	77.2	3
يتأثر قرار منح الإئتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بنوع الضمان المقدم.	3.72	.87	74.4	4
في حال توفر نظام تأمين التسهيلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يؤدي ذلك الى تقليل من أهمية الضمانات.	3.39	1.02	67.8	7

يعرض جدول رقم (6) نتائج الاحصاء الوصفي لدور العلاقات الشخصية بين أصحاب المشروعات ومسئولي البنوك وتأثيرها على قرار منح الائتمان. وتوضح النتائج ارتفاع متوسط اراء عينة الدراسة للبنوك حول العنصر الخاص **بإعتماد تحديد سعر الفائدة على أساس العلاقة الشخصية بين البنوك والمشروعات الصغيرة والمتوسطة** والذي حصل على أعلى متوسط حسابي (4.09) وانحراف معياري (0.76)، بينما حصل العنصر الخاص **بإعتبار العلاقات الشخصية من أكثر العوامل المهمة المناسبة للحصول على جمع المعلومات أقرب الى الدقة عن المشروعات**

الصغيرة والمتوسطة على المرتبة الأخيرة من بين عناصر هذا المتغير بمتوسط حسابي (3.36) وإنحراف معياري (.99)، مما يدل على ان معظم الأراء عامل العلاقات الشخصية تتروح مابين (4 و 3) وتميل بشدة الى الموافق (4)، وكما تشير هذه النتائج بوجود أهمية كبيرة للعلاقات الشخصية بين أصحاب المشروعات ومسئولي البنوك في تحديد سعر الفائدة لدى البنوك على قرار منح الإئتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن ترتيب أهم العناصر طبقاً لمعيار الوسط الحسابي والأهمية النسبية كمايلي:

جدول رقم (6)

الإحصاء الوصفي لعلاقات الشخصية بين أصحاب المشروعات ومسئولي البنوك

العناصر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	ترتيب العناصر
يعتبر العلاقات الشخصية من العوامل المهمة والمؤثرة في قرار منح الإئتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	3.57	.93	71.4	2
يعتبر العلاقات الشخصية من أكثر العوامل المهمة المناسبة للحصول على جمع المعلومات أقرب الى الدقة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	3.36	.99	67.2	5
يعتمد قرار منح الإئتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء أكان سلباً أم إيجاباً على طول وعمق العلاقة الشخصية بين البنك وتلك المشروعات.	3.45	1.06	69	3

تلعب العلاقات الشخصية دوراً إيجابياً في قرار منح الإئتمان لدى البنوك في حال عدم توفر بيانات مالية أو ضمانات مناسبة.	3.43	.99	68.6	4
يعتمد تحديد سعر الفائدة على أساس العلاقة الشخصية بين البنوك والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	4.09	.76	81.8	1

يعرض جدول رقم (7) بنتائج الإحصاء الوصفي لاراء عينة الدراسة للبنوك حول ترتيب المتغيرات أو العوامل التي تؤثر في قرار منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويتضح النتائج ان الحصة الأعلى لضمانات المقدمة للحصول على القرض بمتوسط حسابي (30.10%)، وتليها بالمرتبة الثانية البيانات المالية للمشروعات بمتوسط (27.07%)، وهذا يدل على أن للبيانات المالية والضمانات المقدمة للحصول على القرض أهمية كبيرة لدى إدارة البنوك عند قرار منح الإئتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكما أن البيانات المالية للمشروعات له أهمية أساسية لدى البنوك لمعرفة قدرة هذه المشروعات على تسديد إلتزاماتها من خلال دراسة وضعها المالي، وأما بالنسبة للضمانات المقدمة من قبل المشروعات للبنوك تعتبر الوسيلة الأولى لدى البنوك للمحافظة على حقوق البنك في حال تعثر هذه المشروعات عن سداد الإلتزامات المترتبة عليها. وتليها عمر المشروع بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (15.95%)، بينما نجد أن الترتيب الرابع لعامل مؤهلات أصحاب المشروعات بمتوسط حسابي (14.94%)، وكما أن العاملين عمر المشروع ومؤهلات أصحاب المشروعات من العوامل المؤثرة الغير المالية في قرار منح الائتمان، ويعود سبب إهتمام إدارة البنوك لهما الى إستمرارية هذه المشروعات بالعمل من خلال وجود إدارة ناجحة وفعالة تتمتع بالعلم والمعرفة بأصول العمل. وأخيراً العلاقات الشخصية بين المشروعات ومسئولي البنوك حصلت على الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (11.91%)، حيث يلجأ البنوك الى إهتمام بدور عامل العلاقات الشخصية في حال عدم وجود الوسائل الأخرى غير متوفرة بصورة كافية.

ويمكن ترتيب العوامل طبقا لمعيار المتوسط الحسابي النسبي كما يلي:

جدول رقم (7)

الإحصاء الوصفي لاراء عينة الدراسة حول ترتيب العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان

المتغيرات	المتوسط الحسابي للنسبة المئوية	ترتيب العوامل حسب الأهمية النسبية
مؤهلات أصحاب المشروعات	%14.94	4
البيانات المالية للمشروعات	%27.07	2
عمر المشروع	%15.95	3
الضمانات المقدمة للحصول على القرض	%30.10	1
العلاقات الشخصية بين أصحاب المشروعات ومسئولي البنوك	%11.91	5

٣- إختبار الفرض: والذي ينص على أنه:**"لا توجد فروق معنوية بين اراء المسئولين بالبنوك محل الرئيسي للدراسة (بنوك محلية وبنوك أجنبية) حول الاهمية النسبية للعوامل التي تؤثر في قرار منح الإئتمان".**

يتضح من جدول (8) نتائج إختبار مان هوتني بعدم وجود فروق معنوية بين اراء مسئولي البنوك محل الدراسة حول الاهمية النسبية للعوامل التي تؤثر في قرار منح الإئتمان تعزى لعامل مؤهلات أصحاب المشروعات في جميع العناصر بإستثناء العنصرين، أي أن هناك توافق تام بين اراء مسئولي البنوك المحلية والأجنبية، بينما العنصرين وهما العنصر الخاص **بتأثير إلمام أصحاب المشروعات بمتطلبات البنوك إيجابياً في قرار منح الإئتمان للبنك** وهذا يدل على أن هناك إختلاف في اراء مسئولي البنوك حول إلمام أصحاب هذه المشروعات بمتطلبات البنوك تختلف حسب نوع البنوك عند قرارمنح الإئتمان، والعنصر الخاص **بتأثير المستوى التعليمي لمديري المشروعات على بقرار منح الإئتمان** ويتضح من النتائج أن هناك إهتماماً أكبر من قبل البنوك الأجنبية بمستوى التعليمي لمديري المشروعات عند قرار منح الائتمان مقارنة بالبنوك المحلية.

جدول رقم (8)

نتائج اختبار مان هوتني لعامل مؤهلات أصحاب المشروعات

مؤهلات أصحاب المشروعات	Mann-Whitney U	Sig.	المعنوية
تؤثر الخبرة العملية لأصحاب المشروعات إيجابياً في قرار منح الإئتمان للبنك.	76	.280	غير معنوي
تؤثر إلمام أصحاب المشروعات بمتطلبات البنوك إيجابياً في قرار منح الإئتمان للبنك.	50.5	.026	معنوي
يعتبر مستوى الخبرة أهم من التحصيل العلمي بقرار منح الإئتمان للبنك.	81	.409	غير معنوي
يؤثر المستوى التعليمي لمديري المشروعات على بقرار منح الإئتمان.	55.5	.047	معنوي
نقص الخبرة العملية للقائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤثر سلباً بقرار منح الإئتمان بالإضافة الى زيادة مخاطر القطاع بالنسبة للبنك.	95.5	.843	غير معنوي
يؤثر تركز الإدارة للمشروع بيد شخص واحد دون وجود نظام مؤسسي واضح بصورة سلبية على قرار منح الإئتمان.	80.5	.381	غير معنوي

يتضح من جدول رقم (9) نتائج إختبار مان هوتني بعدم وجود فروق معنوية بين اراء مسئولي البنوك محل الدراسة حول الاهمية النسبية للعوامل التي تؤثر في قرار منح الإئتمان تعزى لعامل البيانات المالية للمشروعات في جميع العناصر بإستثناء عنصر واحد الخاص بشأن **التركيز على قائمة التدفقات النقدية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم عند دراسة منح القرار الإئتمان،** وهذا يدل على أن هناك إختلاف في اراء مسئولي البنوك حول تركيزهم على قائمة التدفقات النقدية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تختلف حسب نوع البنوك عند قرار منح الإئتمان، حيث نجد أن البنوك الأجنبية يهتم إهتماماً أكبر من البنوك المحلية حول التركيز على

قائمة التدفقات النقدية عند قرار منح الائتمان، بينما نجد أن هناك توافق تام بين اراء مسئولي البنوك المحلية والأجنبية في بقية العناصر للبيانات المالية لهذه المشروعات عند قرار منح الائتمان، ويرجع هذا التوافق الى توافق العرف المصرفي في إعتبار أهمية للبيانات المالية لأن هذه المشروعات تعمل بقطاع غير منظم من الصعب الحصول على جمع البيانات والمعلومات بصورة بدقيقة عليهم وخاصة البيانات المالية.

جدول رقم (9)

نتائج اختبار مان هوتني لمتغير البيانات المالية للمشروعات

البيانات المالية	Mann-Whitney U	Sig.	المعنوية
يتأثر إتخاذ قرار منح الإئتمان للبنك بقدرة المشروع على تشغيل القرض	**91**	**.656**	**غير معنوي**
يتأثر قرار منح الإئتمان للبنك بنسبة الربحية التي تحققها المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.	**70.5**	**.097**	**غير معنوي**
يتأثر قرار منح الإئتمان للبنك بتحقيق نسبة جيدة للسيولة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.	**63.5**	**.105**	**غير معنوي**
يتأثر قرار منح الإئتمان بوجود نسبة ملاءمة للمديونية في حدود متوسط الضمان للبيانات المالية لمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.	**61.5**	**.088**	**غير معنوى**
يتم التركيز على قائمة التدفقات النقدية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم عند دراسة منح القرار الإئتمان.	**53**	**.040**	**معنوى**
يتأثر قرار منح الإئتمان بقيمة أصول لدى المشروع.	**84.5**	**.486**	**غير معنوى**

يتضح من جدول رقم (10) نتائج إختبار مان هوتني بعدم وجود فروق معنوية بين اراء مسئولي البنوك محل الدراسة حول الاهمية النسبية للعوامل التي تؤثر في قرار منح الإئتمان تعزى لعامل عمر المشروع في جميع العناصر بإستثناء عنصر واحد الخاص بشأن **تأثير الشكل القانوني للمشروع بقرار منح الإئتمان للمشروعات**

الصغيرة سواء سلباً أو إيجاباً، ويتضح من النتائج أن البنوك المحلية يهتم إهتماماً أكبر من البنوك الأجنبية للشكل القانوني لهذه المشروعات عند قرار منح الائتمان، بينما نجد أن هناك توافق تام لاراء مسئولي البنوك حول جميع العناصر، ومن خلال نتائج أن لعمر المشروع تأثير على قرار منح الائتمان، حيث لا ترغب أغلب البنوك بمنح تسهيلات للمشروعات حديثة التأسيس، والسبب هو التأكد من إستمرارية المشروع بالعمل لفترات طويلة، إذ إن العديد من هذه المشروعات يتم تصفيتها في السنوات الأولى من عمرها، ولكن هذا لا يمنع من تمويل مشروعات حديثة التأسيس ولكن بطبيعة تمويل تختلف من مشروع مضى على تأسيسها أكثر من ثلاث سنوات وتقوم بإعداد بيانات مالية.

جدول رقم (10)
نتائج اختبار مان هوتني لمتغير عمر المشروع

عمر المشروع	Mann-Whitney U	Sig.	المعنوية
يؤثر طول عمر المشروع بصورة إيجابية على قرار منح الإئتمان.	79	.344	غير معنوي
تضع المؤسسات المالية المزيد من الشروط عند منح تسهيلات للمشروعات حديثة التأسيس.	83.5	.448	غير معنوي
يؤثر وجود هيكل تنظيمي بصورة إيجابية بقرار منح الإئتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	76	.285	غير معنوي
ينحصر إستخدام التسهيلات المطلوبة لمشروع حديث التأسيس في حال منحها تمويل أصول ثابتة فقط.	88	.597	غير معنوي

يؤثر وجود تصنيف إئتماني للمشروعات بصورة إيجابية على قرار منح الإئتمان للبنك.	62	.093	غير معنوي
يؤثر الشكل القانوني للمشروع بقرار منح الإئتمان للمشروعات الصغيرة سواء سلباً أو إيجاباً.	54	.035	معنوي

يتضح من جدول رقم (11) نتائج إختبار مان هوتني بعدم وجود فروق معنوية بين اراء مسئولي البنوك محل الدراسة حول الاهمية النسبية للعوامل التي تؤثر في قرار منح الإئتمان تعزى لعامل الضمانات المقدمة للحصول على القرض في جميع العناصر بإستثناء العنصرين، أي أن هناك توافق تام بين اراء البنوك المحلية والأجنبية، بينما العنصرين وهما العنصر الخاص **بتأثير قيمة الضمانات المقدمة على قرار منح الإئتمان للبنوك سواء أكان سلباً أم إيجاباً** والعنصر الخاص **بتأثر قرار منح الإئتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بنوع الضمان المقدم**، ويتضح من النتائج نجد أن البنوك المحلية تهتم إهتماماً كبيراً بقيمة الضمانات المقدمة عند قرار منح الائتمان مقارنةً بالبنوك الأجنبية، بينما نجد أن البنوك الأجنبية تهتم إهتماماً كبيراً بنوع الضمانات المقدمة عند قرار منح الائتمان مقارنةً بالبنوك المحلية، ويتبين أن للضمانات المقدمة أهمية كبيرة لدى البنوك ومطلباً أساسياً عند قرار منح الائتمان لهذه المشروعات، حيث تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات ذات المخاطر العالية، وكما تعتبر البنوك بأن الضمانات المقدمة الوسيلة الأولى للمحافظة على حقوق البنك في حال تعثر العميل عن سداد الإلتزامات المترتبة عليه في موعدها.

جدول رقم (11)

نتائج اختبار مان هوتني لمتغير الضمانات المقدمة للحصول على القرض

الضمانات	Mann-Whitney U	Sig.	المعنوية
يعد ضمانات للبنوك بأنواعها المختلفة مطلباً أساسياً لمنح التسهيلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	73.5	.212	غير معنوي

ينطوي تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مخاطر مرتفعة بالمقارنة بانواع الإئتمان الأخرى.	77.5	.293	غير معنوي
يعتبر التصرف في الضمانات المقدمة حال تعثر التسهيلات الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أمراً صعباً ويحتاج الى وقت طويل.	83	.445	غير معنوي
يعد النظام الحالي الخاص لدى البنك بمنح التسهيلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مناسباً لمراعاة التوازن بين المخاطر والعائد	93	.751	غير معنوي
تؤثر قيمة الضمانات المقدمة على قرار منح الإئتمان للبنوك سواء أكان سلباً أم إيجاباً.	54.5	.025	معنوي
تلعب مؤسسات ضمان التسهيلات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في تخفيض تكلفة الإقراض.	65.5	.064	غير معنوي
يتأثر قرار منح الإئتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بنوع الضمان المقدم.	56	.044	معنوي
في حال توفر نظام تأمين التسهيلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يؤدي ذلك الى تقليل من أهمية الضمانات.	73	.235	غير معنوي

يتضح من جدول رقم (12) نتائج إختبار مان هوتني بوجود فروق معنوية بين اراء مسئولي البنوك محل الدراسة حول الاهمية النسبية للعوامل التي تؤثر في قرار منح الإئتمان تعزى لعامل العلاقات الشخصية بين أصحاب المشروعات ومسئولي

البنوك في جميع العناصر بإستثناء العنصرين، هما العنصر الخاص **بإعتماد قرار منح الإئتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء أكان سلباً أم إيجاباً على طول وعمق العلاقة الشخصية بين البنك وتلك المشروعات** والعنصر خاص **بإعتماد تحديد سعر الفائدة على أساس العلاقة الشخصية بين البنوك والمشروعات الصغيرة والمتوسطة** وهذا يدل على أن هناك توافق بين آراء البنوك المحلية والأجنبية حول تأثير العلاقات الشخصية على طول الفترة الزمنية للعلاقة بين العميل والبنك وتحديد سعر الفائدة، ويتضح من النتائج أن هناك إختلاف بين اراء مسئولي البنوك، حيث تهتم إدارة البنوك المحلية بالعلاقات الشخصية إهتماماً كبيراً عند قرار منح الائتمان، بينما نجد أن البنوك الأجنبية يهتم إهتماماً كبيراً للحصول على المعلومات الدقيقة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند قرار منح الائتمان.

جدول رقم (12)
نتائج اختبار مان هوتني لعامل العلاقات الشخصية بين أصحاب المشروعات ومسئولي البنوك

العلاقات الشخصية	Mann-Whitney U	Sig.	المعنوية
يعتبر العلاقات الشخصية من العوامل المهمة والمؤثرة في قرار منح الإئتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	57	.044	معنوي
يعتبر العلاقات الشخصية من أكثر العوامل المهمة المناسبة للحصول على جمع المعلومات أقرب الى الدقة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	53.5	.042	معنوي
يعتمد قرار منح الإئتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء أكان سلباً أم إيجاباً على طول وعمق العلاقة الشخصية بين البنك وتلك المشروعات.	81.5	.405	غير معنوي

تلعب العلاقات الشخصية دوراً إيجابياً في قرار منح الإئتمان لدى البنوك في حال عدم توفر بيانات مالية أو ضمانات مناسبة.	**39**	**.008**	**معنوي**
يعتمد تحديد سعر الفائدة على أساس العلاقة الشخصية بين البنوك والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	**72.5**	**.184**	**غير معنوي**

يتضح النتائج بعدم معنوية جميع العوامل بإستثناء عامل العلاقات الشخصية بين أصحاب المشروعات ومسئولي بالبنوك، عند مستوى معنوية 5%، حيث أن قيم (Sig.) P- Value أكبر من مستوى المعنوية، مما يدل على عدم وجود اختلاف معنوى بين متوسط أراء عينة الدراسة حول الاهمية النسبية للعوامل التي تؤثر في قرار منح الإئتمان حسب نوع البنك.

مما سبق يتضح صحة الفرض القائل:

"لا توجد فروق معنوية بين اراء مسئولي بالبنوك محل الرئيسي للدراسة (بنوك محلية وبنوك أجنبية) حول الاهمية النسبية للعوامل التي تؤثر في قرار منح الإئتمان"

تاسعاً: النتائج والتوصيات:

يستعرض الباحثون أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وأهم التوصيات المقترحة التي يؤمل من خلالها تحقيق الهدف الرئيسي للدراسة، وهو محاولة التعرف على أنواع المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إقليم كردستان – العراق من وجهة نظر المسئولين بالبنوك التي تقوم بتمويل تلك المشروعات، كما سيتم إقتراح بعض التوصيات التي تساهم في حل هذه المشاكل.

١ ـ أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة مايلي:

أتضحت من خلال نتائج الفرض عن عدم معنوية جميع المتغيرات بإستثناء متغير العلاقات الشخصية، عند مستوى معنوية 5%، حيث أن قيم (Sig.) P- Value أكبر من مستوى المعنوية، ممايدل على عدم وجود اختلاف معنوي بين متوسط أراء عينة الدراسة حول الاهمية النسبية للمتغيرات التي تؤثر في قرار منح الإئتمان حسب نوع البنك.

٢ ـ في ضوء النتائج التي تم التوصل اليها هذه الدراسة، وتوصي الباحثين مايأتي:

أ- ضرورة معاملة البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بإقليم كردستان-العراق معاملة خاصة من حيث تبسيط إجراءات الحصول على القروض، ضمن شروط ميسرة من حيث فترة السماح وتسهيلات في نوعية الضمانات المطلوبة، وتخفيض أسعار الفائدة على القروض وخاصةً للمشروعات الصغيرة.

ب- العمل على إجراء بعض الدراسات الميدانية حول العوامل المحددة بقرار منح التمويل لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إقليم كردستان-العراق، وذلك بهدف البحث في تأثير العوامل الدينية والثقافية لقرار منح القروض، وفي هذه الحالة يتطلب الأمر تحفيز هيئات الإقراض التي تتلاءم أكثر مع هذه الخصوصية.

ت- ضرورة تكييف المنظومة المصرفية مع الظروف الحالية للأقتصاد الوطني والإستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة في مجال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة الإستفادة منها في تطوير هذا القطاع.

ث- العمل على الإهتمام برفع كفاءة المستثمر في إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك من أجل نشر الوعي لدى أصحاب هذه المشروعات بضرورة إدارة أعمالهم التجارية والاقتصادية وفق أسس مالية ومحاسبية سليمة، وإقناعهم بأهمية ذلك في توفير جو من الثقة لدى البنوك مما يسهل عملية الحصول على منح القروض.

ج- ضرورة التزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إقليم كردستان-العراق بالسجلات المحاسبية وخصوصاً فيما يتعلق بعرض البيانات المالية والإفصاح عنها.

ح- توجية بعض أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إقليم كردستان-العراق الى تطبيق أساليب التمويل الإسلامي في تمويل مشروعاتهم بصورة تتناسب مع معتقداتهم وظروفهم المهنية.

عاشراً: المراجع:

١-المراجع العربية:

- الربيعي، فلاح خلف (٢٠٠٦) "دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة" جامعة عمر المختار، ليبيا.
- المحروق، ماهر ومقابله، ايهاب (٢٠٠٦)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة – اهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، جبل عمان، الأردن.
- بتال، أحمد حسين وآخرون (٢٠١١)، دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤، العدد ٧.
- حميدي، عبدالرزاق وعويناں، عبدالقادر (٢٠١١). "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة - مع الإشارة لبعض التجارب العالمية": الملتقى الدولي بعنوان: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنظم من قبل جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
- صويص، سهير كفوري (٢٠١١) "دور البنوك التجارية الأردنية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن-دراسة ميدانية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- عقل، غسان روحي (٢٠١٠) "العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة" رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية-غزة، فلسطين.
- فروانة، حازم أحمد (٢٠١٣) "تمويل المشروعات الصغيرة في قطاع غزة-مشاكل ومعوقات منذ عام ١٩٩٤-٢٠٠٩" أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر.
- قدومي، ثائر عدنان(٢٠١١) "" تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن – المعوقات والتحديات" قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة العلوم التطبيقية– عمان ، الأردن.
- نصرالله، عبدالفتاح احمد والصوراني، غازي (٢٠٠٥). المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية.

٢-المراجع الأجنبية:

- CEB, (2013). "Micro, small and medium-sized enterprises: CEB financing and its social value": Council of Europe Development Bank.
- Ekwem, Ijeoma (2011). "Small and Medium Scale Enterprises Development in Nigeria: Constraints and Policy Options": Research report presented in partial fulfilment of the requirements for the degree of Master of Development Finance at the University of Stellenbosch
- Lahiri, Rajeb (2012). "Problems and Prospects of Micro, Small and Medium Enterprises (MSMEs) in the Era of Globalization": Kolkata – India.
- Rocha, Farazi, Khouri, and Perace. (2010), "The Status of Bank Lending to SMEs in The Middle and North Africa Regin", The Results of a Joint Survey of the Union of Arab Banks and the World Bank.
- Saani, Saliso Mohammed (2012). "The Financial Challenges Facing Small and Medium Enterprises (SMEs) in the Ashanti Region (a Case Study Kwabre District)": A Thesis Submitted to the Institute of Distance Learning, Kwame Nkruumah University of Science and Technology in Partial Fulfillment of the Requirment for the Degree of Commomwealth Executive Masters of Business Administration.
- Zhao, H., Wu, W. & Chen, X. (2006). "What Factors Affect Small and Medium-sized Enterprise's Ability to Borrow from Bank: Evidence from Chengdu City, Capital of South-Western China's Sichuan Province": Business Institute Berlin at the Berlin School of Economics, Working paper No.23.